



كلمة رئيس وفد

المملكة الأردنية الهاشمية

السفير حسام الحسيني

في

الدورة الـ ٤٤ لمجلس التنمية الصناعية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية

الصناعية

فيينا ٢٢-٢٤/١١/٢٠١٦

سيدي الرئيس

يسرني باسم وفد المملكة الأردنية الهاشمية أن أتقدم بأحر التهاني والتبريكات لانتخابكم رئيساً للدورة الـ ٤٤ لمجلس التنمية الصناعية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وكلنا ثقة بأن خبراتكم الواسعة وقيادتكم الحكيمة ستقود أعمالنا إلى النجاح المنشود، كما أود أن أتقدم بالشكر إلى سعادة السفير SONG Yuong-wan / المندوب الدائم لجمهورية كوريا على جهوده في انجاح أعمال الدورة الـ ٤٣ لمجلس التنمية الصناعية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

كذلك أرجو أن أتقدم بالشكر إلى معالي المدير العام الدكتور لي يونغ وطاقم الأمانة العامة للمنظمة على جهودهم في حسن إعداد وتنظيم هذه الدورة.

كما يسر وفد بلادي بهذه المناسبة أن يتقدم بأحر التهاني والتبريكات للمنظمة ومديرها العام وجميع العاملين فيها بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ولا يفوتنا أن نشيد بالدور الهام والجهد الكبير الذي حققته المنظمة

على مدى الخمسين عاماً في تعزيز التنمية الصناعية في الدول النامية، والسعي لتحقيق أهداف التنمية الصناعية المستدامة ولاسيما الهدف التاسع منها.

سيدي الرئيس

يود وفد بلادي ان يشكر المدير العام على التقرير المفصل والعرض الواضح الذي قدمه عن نشاط المنظمة في عام ٢٠١٥، ونعبر عن تقديرنا للجهود الكبيرة التي يبذلها في رفع مكانة المنظمة كإحدى المنظمات الدولية الرائدة في مجال التنمية كما نشيد بجهوده في إدارة المنظمة ورفع كفاءتها ومستوى أدائها.

سيدي الرئيس

يولي الأردن بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله أهمية بالغة لموضوع التنمية الاجتماعية والاقتصادية بكافة أشكالها بما في ذلك تعزيز التنمية الصناعية، وقد قطع الأردن شوطاً كبيراً في هذا المضمار، إلا أن التحديات المتزايدة والمتمثلة في النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط، وما رافق ذلك من تفاقم أزمات إنسانية واسعة النطاق شملت نزوح ولجوء الملايين من المدنيين الأبرياء الأمر الذي

ترتب عليه دخول أعداد هائلة من اللاجئين إلى المملكة، أثر على برامج التنمية ومشاريع البنية التحتية وضاعف الأعباء المترتبة على قطاعات الصحة والمياه والتعليم والطاقة، وساهم بشكل خاص بتفاقم أزمة البطالة نظرا للتنافس الذي فرضه توفر مئات الآلاف من الأيدي العاملة ضمن شرائح اللاجئين وانعكس على فرص العمل المتاحة للأردنيين.

مثل هذه التحديات تتطلب من المجتمع الدولي المشاركة في تحمل اعبائها، وقد يكون في برامج التنمية وخاصة الصناعية منها فرصة لتمكين المجتمعات المحلية في الأردن من الاستمرار في قدرتها على استضافة اللاجئين وربما أيضا في توفير الفرصة لجزء من اللاجئين في الانخراط في برامج تشغيل تحفظ قدراتهم وتؤهلهم للعودة متى تحسنت الظروف لإعادة اعمار بلدانهم.

سيدي الرئيس

أود أن أعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها اليونيدو في تعزيز التنمية الصناعية في الأردن، ونود أن ننثي على التعاون المستمر بين الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة الصناعة

والتجارة والتمويل ومنظمة اليونيدو في العديد من المجالات التي نجحت في المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة في الأردن.

تحقيقاً لهذه الغاية، وبالإشارة إلى دور الحكومة الأردنية في بناء وتعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية فقد تم بالتعاون مع منظمة اليونيدو تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع المهمة في الأردن سواء مشاريع متعلقة بكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة ومشاريع التنمية المستدامة ومشاريع لدعم وتعزيز دور المرأة في المجالات الاقتصادية وتوفير فرص عمل لها، كما نعمل حالياً بالتعاون مع منظمة اليونيدو على إنشاء مرصد صناعي في الأردن والاستفادة من تجربة اليونيدو في تنفيذ المرصد الصناعي في العديد من البلدان والذي سيساعد الحكومة في صياغة السياسات الصناعية الحديثة المبنية على أساس من المعرفة وتحليل الاتجاهات والاحتياجات الحقيقية والتشخيص الحقيقي لتنمية صناعية وطنية رائدة .

ختاماً سيدي الرئيس،

اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً على دعم المملكة الأردنية الهاشمية الكامل للمدير العام وللمنظمة والدور الذي تقوم به، واستعداد وفد بلادي الكامل للإسهام في إنجاز أعمال هذه الدورة الموقرة.

شكراً سيدي الرئيس